قراءة إحصائية تقيميه في سيرورة تطور مشاركة المرأة الجزائرية في القوة العمل

د. العكروف علي، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر
د. بغزة عادل، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر

ملخص

تهدف هذه الورقة البحثية لإبراز مفهوم القوى العاملة النسوية في الجزائر وتطور بعض المؤشرات المرتبطة بها، كحجم النشاط والشغل والبطالة منذ الاستقلال إلى يومنا هذا. كما سنتناول هيكلة هذه الشريحة النشيطة من خلال دراسة تركيبتها وتوزيعها حسب العمر ووسط الإقامة والحالة التعليميّة بالإضافة إلى دراسة لأهم أقسام المهن الرئيسيّة التي تستقطبها. وقد شمل البحث ثلاثة محاور: تطور مشاركة المرأة في القوى العاملة وخصائص المرأة العاملة ومجالات عمل المرأة.

الكلمات المفتاحية: الجزائر، النشاط النسوي، المشاركة الاقتصادية للمرأة، البطالة، التشغيل.

Resumé

L'objectif de cette recherche est de discuter du concept de la main-d'œuvre féminine en Algérie depuis l'indépendance jusqu'à nos jours. Nous aborderons, dans un premier temps, le développement de l'activité et de l'occupation au sein de cette sous-population. Nous analyserons ensuite la structuration de cette dernière, nous parlerons notamment de sa répartition par âge, par strate de résidence et par niveau d'instruction. Nous examinerons également les métiers et les secteurs à forte dominante féminine.

La recherche englobe trois axes fondamentaux: le développement de la participation féminine au marché du travail et leurs caractéristiques sociodémographiques, ainsi que les principaux domaines d'emploi auxquels les femmes s'attachent.

Mots-clés: Algérie, activité féminine, participation économique des femmes, chômage, emploi.

مقدمة

على مدى العقود الثلاثة الماضية، شهد سوق العمل في الجزائر تغييرات هيكلية كبرى. وفي حين أن ركود عمالة الذكور هو القاعدة ، فإن عمالة الإناث، ولا سيما العمالة في بعض القطاعات، تزداد بسرعة متطاردة. وإلى جانب هذا التأنيث، أثبت قطاع التربية و الصحة و التعليم العالي أنهم القطاعات الرئيسية التي تخلق فرص العمل لهذه الشريحة.

هذا, فبعد الاستقلال مباشرة لم تلتحق المرأة الجزائرية بميادين العمل إلا بطريقة محتشمة , وظلت مشاركتها في قوة العمل ضعيفة إلى يومنا هذا مقارنة ببعض الدول العربية فولوج المرأة الجزائرية إلى عالم الشغل لا يتجاوز 19 بالمائة, وهو رقم ضئيل مقارنة ببعض الدول العربية .و لقد عملت الجزائر على إدماج المرأة في الاقتصاد الوطني، وأعطت لها مكانة التي تستحقها، حيث يمنع التشريع العمل الجزائري أي نوع من أنواع التمييز يرتبط بالجنس في التشغيل.إذ جاء في المادة 36 من الدستور الجزائري: تعمل الدولة على ترقية التناصف بين الرجال والنساء في سوق التشغيل.[1]

وترجع هذه النسبة المتدنية لهيمنة الاتجاه التقليدي على المجتمع الجزائري المحافظ الذي يرفض اشتغال المرأة رفضا قاطعا.[2] فنظرة المجتمع للمرأة العاملة مازال يسودها بعض الرفض خاصة في الأوساط الريفية وبين ذوي المستوى التعليمي المتدني.

كما أن مفهوم المجتمع الذكوري مازال يلقي بظلاله على البيئة الجزائرية ،إذ مازال الجزائري يجد في"مفهوم الرجلة دغدغة مثيرة في نفسيته".[3]

وتشير مختلف الدراسات سواء الاجتماعية أو الاقتصادية أو الأنثربولجية التي تناولت هذا الموضوع إلى العلاقة الطردية القوية الموجودة بين عمل المرأة وعملية التنمية بشكل عام فتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة يتطلب مشاركة الجميع وتعتبر المرأة جزء من هذا الكل[4], بمعنى أخر كلما زادت نسبة النساء في قوة العمل كلما ارتفعت القدرات الاقتصادية والاجتماعية وقل الجهل و الفقر و تدحرجت مختلف الأمراض المرتبطة بها.

ولقد سايرت السلطات العمومية في الجزائر هذا المنهاج من اجل تنمية شاملة ومستدامة من خلال تفعيل دور المرأة في النشاط الاقتصادي حيث أضحت هذه الأخيرة تحظى بحماية واسعة تتجلى

أساسا في نقطتين هما:تطور المنظومة القانونية الخاصة بالمرأة و التعديلات التي مست القوانين المتعلقة بالعمل.

وعليه نعتقد أن تفعيل دور المرأة في النشـــاط الاقتصـــادي لا يمكن إدراكه دون الرجوع إلى دراسة وتتبع المؤشرات ذات دقة و تقدير عالية المرتبطة بهذا الموضوع كنسبة النشاط و نسبة التشغيل و نسبة البطالة وخصائص سوسيو ديموغرافية للمرأة العاملة وكذا القطاعات التي تستقطب هذه الشـريحة الاجتماعية. وتعتبر هذه الطريقة وسـيلة جديّة ليس فقط لقياس مدى الاهتمام بدور المرأة في ميدان سوق العمل وإنما أيضا لبناء إستراتجية مستقبلية للنهوض بهذه الشريحة الاجتماعية , ومن ثم فإننا رأينا أن نتناول بالبحث والدراسة بعض المؤشرات المرتبطة بسوق العمل عند المرأة في الجزائر, وعليه فان الأســـئلة التي تتبادر إلى ذهننا في هذا المجال كثيرة ومتعددة , نكتفي بذكر ثلاثة منها فقط:

كيف كان تطور ولوج المرأة لسـوق العمل في الجزائر ؟ و ما هي أهم مميزات هذه الشـريحة النشطة؟ و ما هي أهم مجالات الشغل التي تستقطبها؟

هذا ما سوف نحاول الإجابة عليه من خلال هذه الورقة المتواضعة, اعتمادا على التعدادات السكانية الخمسة وكذا بعض منشورات السنوية للديوان الوطني للإحصائيات.

بناء على ما تقدم، نتجه إلى تقسيم هذا العرض إلى ثلاث محاور أساسية:

عالجنا في المحور الأول مؤشرات مشاركة المرأة في سوق الشغل في الجزائر وكيف تطورت منذ الاستقلال إلى يومنا هذا, وجاء المحور الثاني لنتناول من خلاله بنية المشتغلات من النساء حسب بعض الخصائص الديموغرافية, و في المحور الثالث تم عرض القطاعات و المهن التي تشهد استعمالا واسعا لليد العاملة النسوية.

أولا – تطور مشاركة المرأة في القوى العاملة

1 – السكان من الإناث الناشطات

تفيد المعطيات الإحصائية لسنة 2015 أن عدد النشطين بالجزائر بلغ 11932000 شخص, وتمثل النساء ما قيمته 2317000 امرأة نشطة(19.4%).

الجدول1:تطور عدد السكان الناشطين حسب الجنس

السنة	1966[8]	%	1987[7]	%	2008[6]	%	2015[5]	%
ذ	2682209	96	4848660	90,8	8999000	83,2	9 615 000	81.6
ا	111474	4	492442	9,2	1811000	16,8	2 317 000	19.4
المج	2793683	100	5341102	100	10810000	100	11 932 000	100

على الرغم من أن عدد الإناث لم يتجاوز20 %من مجموع السكان الناشطين منذ الاستقلال إلى يومنا هذا (الجدول 1), إلا أن نسبتهن ارتفعت بشكل كبير مقارنة بنسبة الرجال, حيث تضاعف عددهن ب 20 مرة بين1966 و2015 (من111474 إلى2317000), في حين أن عدد السكان الناشطين الذكور تضاعف في نفس الفترة ب 3.5مرة فقط (من2682209 إلى 9615000).

ومن الطبيعي أن يكون لهذا الواقع أبعاد ودلالات هامة في المستقبل، فهذا التفوق سيكون له تداعيات على ميدان الشغل الذي سيشهد تزيدا مطردا للعمالة النسوية.

2 – السكان من الإناث المشتغلات

إذا ما انتقلنا إلى السكان المشتغلين فان مؤشرات سوق العمل في الجزائر, تشير إلى أن نسبة النساء العاملات قد تزايدت حتى بلغت عام 2015 ما مجموعه 1934000 عاملة من أصل 10594000 عامل[9], أي أن المرأة تمثل18.2 % من قوة العمل. وتعد هذه النسبة من أضعف النسب في العالم, حيث تصل إلى حدود 24 % على المستوى العربي و 40.4 % على المستوى العالمي[10].

ويبين الجدول 2 تطور نسبة اليد العاملة عند الجنسين, وأهم ما يمكن ملاحظته هو أن نسبة النساء المشتغلات ما فتئت ترتفع من فترة إلى أخرى بين سنتي 1966 و 2015. وجاء هذا الارتفاع بوتائر غير منتظمة, ففي الفترة الممتدة بين 1966 و1987 كسبت نسبة النساء المشتغلات فيها ما يقارب4 نقاط (من 4.96 % إلي 8.8 % بمعدل 0.5 نقطة كل سنتين), بينما كسبت ما يزيد عن 8 نقاط بين سنتي 1987 و 2006 (من 8.8 % إلي 16.9 % بمعدل 0.5 نقطة كل سنة). في حين تراجعت إلى اقل من0.5 نقط فقط كل 3 سنوات في الفترة بين 2006 و2015 .

الجدول 2: نسبة الإناث المشتغلات لمجموع المشتغلين (قوة العمل–%)

السنة	1966[15]	1977	1987[14]	2000[13]	2006[12]	2015[11]
الذكور	95,0	94,1	91,2	87.1	83.12	81.8
الإناث	4,96	5,9	8,8	12.9	16.88	18.2
المجموع	100	100	100	100	100	100

وإذا ما تمت المقارنة بين الجنسين, فإننا نجد أنه بعدما كانت تشتغل امرأة لكل 20 رجل سنة 1966, أصبح هذا المؤشر يمثل امرأة واحدة لكل 5 رجال سنة 2006 , ثم امرأتين لكل 9 رجال سنة 2015. وقد كان للنمو المحقق في مجال التعليم بالنسبة للإناث أثر واضح على تزايد نصيبهن في مجال التشغيل.وإذا تواصلت هذه النزعة بنفس الوتيرة فانه من المرجح أن تزداد نسبة النساء العاملات في سوق العمل لتقارب المستوى العالمي خلال العقدين القادمين.

ثانيا – خصائص المرأة العاملة

1– بنية النشيطين والمشتغلين حسب السن والجنس

تفيد الإحصائيات أن معدل العمالة لا يكاد يذكر بين الشابات الذين تتراوح أعمارهم بين 15–24 ، ولكن يصل إلى الحد الأقصى في الفئة العمرية 25–34 سنة ،بنسبة 22.5 ٪ ، ثم ينخفض بشكل كبير مع سن الوصول إلى مستوى منخفض نسبيا من سن التقاعد (55 سنة فما فوق) بنسبة 2.8 ٪.[16]

ومن خلال معطيات الجدول 3، أن عدد الإناث النشيطات للفئة 25-29 سنة بلغ 554000، بمعدل 32.9%، ثم تليها الفئة 30-34 سنة والمقدر عددهن بـ 463000 بمعدل 27.4%.

الجدول 3: توزيع السكان الناشطون ومعدل النشاط حسب الجنس والعمر لسنة 2015[17]

	السكان الناشطين (بالألف)			معدل النشاط الاقتصادي (ب %)		
	الذكور	الإناث	المجموع	الذكور	الإناث	المجموع
15 -19 سنة	308	**44**	352	19,2	**2.8**	11.1
20 -24 سنة	1129	**254**	1384	59.4	**14.0**	37.2
25 -29 سنة	1560	**554**	2114	85.8	**32.9**	60.4
30 -34 سنة	1541	**463**	2003	91.7	**27.4**	59.5
35 -39 سنة	1300	**349**	1649	91.1	**23.0**	56.0
40 -44 سنة	1128	**256**	1384	91.2	**19.7**	54.7
45 -49 سنة	1010	**192**	1202	91.4	**16.8**	53.4
50 -54 سنة	865	**124**	989	83.8	**12.8**	49.4
55 -59 سنة	490	**46**	536	60.2	**6.4**	35.0
60 وأكثر	283	**37**	319	16.0	**2.1**	9.0
المجموع	**9614**	**2317**	**11923**	**66,3**	**16.4**	**41.8**

2-بنية النشيطين والمشتغلين حسب الجنس و الوسط

إن نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة في الوسط الحضري أعلى بكثير من نسبة نظيرتهن اللاتي يعشن في المناطق الريفية (17.1٪ و 10.4٪ على التوالي)[18].

الجدول4: توزيع المشتغلات حسب القطاع والوسط[19]

	الوسط	
القطاع	حضري	ريفي
الزراعة	0.6	8.8
الصناعة	19.3	29 .
بناء وأشغال عمومية	1.7	1.2
التجارة وخدمات	78.5	61
مجموع الحضر	100	100

ويبرز الجدول 4 أن النساء أكثر ميلن للفلاحة والصناعة في الوسط الريفي مقارنة بالوسط الحضري, إذ جاءت النتائج على الترتيب التالي: 8.8 %, 29 %و 0.6% ,19.3%, في حين يغلب الطابع التجاري والخدماتي على النساء الحضريات(78.5 %) مقارنة بالريفيات(61 %).

2- بنية النشيطين والمشتغلين حسب الجنس و المستوى التعليمي

الجدول 5: نسبة النشاط الاقتصادي ونسبة العمالة حسب الجنس والمستوى التعليمي والشهادة المتحصل عليها لسنة 2015 (%)[20]

	معدل النشاط الاقتصادي			معدل الشغل		
	الذكور	**الإناث**	المجموع	الذكور	**الإناث**	المجموع
المستوى التعليمي						
بدون مستوى	39.6	**3.7**	16.0	38.1	**3.6**	15.5
ابتدائي	71.7	**7.7**	42.1	66.0	**7.3**	38.9
متوسط	76.1	**12.7**	51.6	66.3	**10.4**	44.7
ثانوي	64.3	**18.1**	41.6	58.6	**15.4**	37.4
جامعي	65.6	**44.4**	53.6	60.0	**35.3**	46.1
الشهادات المتحصل عليها						
بدون شهادة	61.8	**7.0**	34.1	55.9	**6.2**	30.8
شهادة التكوين المهني	84.4	**40.0**	66.9	74.0	**33.2**	58.0
شهادة التعليم العالي	81.6	**63.5**	71.5	75.0	**50.7**	61.5
المجموع	66.8	**16.4**	41.8	60.2	**13.6**	37.1

تبرز لنا إحصائيات الجدول5، يتبين أنه كلما ارتفع المستوى التعليمي للنساء ارتفع معدل النشاط الاقتصادي والشغل، أي أن هناك تطور بنية النساء المشتغلات وفق ارتفاع المستوى التعليمي،إذ أن معدل النشاط الاقتصادي لذوات المستوى الجامعي بلغ 44.4% سنة 2015، بمعدل شغل يقدر بـ 35.3%.أما فيما يخص الشهادات فنلاحظ أنه ذوات شهادة التعليم العالي تحتل الصدارة من الشغل بمعدل 50.7%، مقارنة لحاملات شهادة التكوين المهني بمعدل 33.2%

بالمقارنة بين معدل النشاط ومعدل التشغيل يمكن القول بأن بالرغم من المستوى التعليمي الذي بلغته المرأة في الجزائر إلا أن حصة التشغيل تبقى ضعيفة.

ثالثا – مجالات عمل المرأة

من الواضح أن اغلب النساء يملن إلى ممارسة المهن التي تتشابه مع أدوارهن في المنزل كالتعليم التمريض الإدارة و الطبخ.[21]

1– قطاع النشاط

الجدول 6: توزيع السكان المشتغلون حسب الجنس والوسط وقطاع النشاط لسنة 2015[22]

	الذكور		الإناث		المجموع	
	العدد	%	**العدد**	**%**	العدد	%
حضر						
الزراعة	232	4,1	**13**	**0.8**	245	3,4
الصناعة	751	13.2	**261**	**17.0**	1012	14.1
بناء وأشغال عمومية	1024	18.1	**31**	**2.0**	1055	14.6
التجارة وخدمات	3665	64.6	**1226**	**80.1**	4891	67.9
مجموع الحضر	5673	100	**1530**	**100**	7203	100
ريف						
الزراعة	633	21.2	**39**	**9.6**	672	19.8
الصناعة	276	9.2	**89**	**22.0**	365	10.8
بناء وأشغال عمومية	716	24	**5**	**1,1**	721	21.3
التجارة وخدمات	1361	45.6	**272**	**67.3**	1633	48.1
مجموع الريف	2987	100	**404**	**100**	3391	100
المجموع						
الزراعة	866	10	**52**	**2.7**	917	8.7
الصناعة	1028	11.9	**349**	**18.1**	1377	13.0
بناء وأشغال عمومية	1741	20.1	**35**	**1.8**	1776	16.8
التجارة وخدمات	5026	58.0	**1498**	**77.5**	6524	61.6
المجموع	8660	100	**1934**	**100**	10594	100

من خلال تحليل معطيات الجدول6 نلاحظ هيمنة قطاع التجارة والخدمات على بقية القطاعات الأخرى وذلك عند المشتغلات، أي بنسبة 77.8% أي اكثر من نصف المشتغلات يعملن في هذا القطاع سنة 2015. وهذه النسبة تتوزع بـ 80.1% ،67.3% في الوسطين الحضري والريفي على الترتيب. أما قطاع الصناعة يحتل المرتبة الثانية بنسبة 18.1%، وأن هذه النسبة تتوزع بشكل أكبر عند الريفيات مقارنة بالنساء اللواتي يقطن الحضر. وكذلك نفس الملاحظة بالنسبة لقطاع الزراعة، أما قطاع البناء والأشغال العمومية فلا يستوعب إلا نسبة ضعيفة من النشاط النسوي حيث مثلت النسبة بـ 1.6%.

إن تفضيل المرأة لقطاع التجارة والخدمات هذا راجع إلى طبيعة هذا القطاع وعدم تطلبه لمجهود بدني كبير، عكس قطاع البناء والأشغال العمومية والذي يتطلب مجهود بدني كبير جدا، و ويفسر كذلك بأن قطاع الخدمات يوفر للنساء وظائف تناسب وظائفهن وأدوارهن في المنزل.

2- القطاع القانوني

الجدول 7: توزيع السكان المشتغلون حسب الجنس والوسط والقطاع القانوني للنشاط (بالألف) لسنة 2015[23]

	الذكور		الإناث		المجموع	
	العدد	%	**العدد**	**%**	العدد	%
حضر						
عمومي	2274	40.1	**1007**	**65.8**	3281	45.5
خاص- مختلط	3399	59.9	**523**	**34.2**	3922	54.5
المجموع	5673	100	**1530**	**100**	7203	100
ريف						
عمومي	940	31.5	**234**	**57.9**	1174	34.6
خاص- مختلط	2047	68.5	**170**	**42.1**	2217	65.4
المجموع	2987	100	**404**	**100**	3391	100
المجموع						
عمومي	3214	37.1	**1240**	**64.1**	4455	42.0
خاص- مختلط	5446	62.9	**639**	**35.9**	6139	58.0
المجموع	8660	100	**1934**	**100**	10594	100

من خلال معطيات الجدول7 يتبين أن عدد المشتغلين في الوسط الحضري بلغ 7203000 مشتغل، من بينهم 1530000 امرأة، و3391000 مشتغل في الوسط الريفي من بينهم 404000 امرأة.

أما فيما يخص توزع المشتغلين بين القطاع العام والخاص، فيظهر لنا أن النساء يتمركزن في القطاع العام بنسبة 64.1% أما القطاع الخاص بنسبة 35.9%. بينما يفضل الذكور القطاع الخاص بنسبة 62.9%، وفي القطاع العام بنسبة 37.1%. والسبب في ذلك هو كون القطاع العام أكثر ملائمة للمرأة ، وذلك للتوفيق بين وظيفتها ودورها المنزلي.

3- أهم المهن الممارسة من طرف المرأة

تنعكس الفوارق التي لوحظت في دمج سوق العمل للمرأة وفقاً لمستوى تعليمها ودبلومها في نوع المهنة التي تؤديها ، بحيث تكون واحدة تقريباً من كل ثلاث نساء (29.8٪) مهنة فكرية وعلمية ، في حين أن هذه الحصة هي فقط 6.4 ٪ للرجال.[24]

خلاصة

يعتبر خروج المرأة إلى ميدان العمل ظاهرة اجتماعية خاصة بعد التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي عرفها المجتمع الجزائري. ومن خلال **القراءة الكمية الإحصائية التقييمية في سيرورة تطور مشاركة المرأة الجزائرية في قوة العمل**، أن نسب النساء العاملات في الجزائر تتزايد سنة بعد الأخرى، لتحتل نسبة مهمة من قوة العمل.

حيث كشفت أرقام الديوان الوطني للإحصائيات أن النساء في الجزائر يشكلن 18 بالمائة من الطبقة الشغيلة الناشطة الإجمالية سنة 2015، ، مقابل 16 بالمائة سنة 2006، وهو تطور ملحوظ في نسبة مشاركة المرأة في عالم الشغل حيث تشتغل بمختلف القطاعات.

و حسب مستوى التأهيل المهني فقد بينت أرقام الديوان أن نسبة النساء المشتغلات الحائزات على شهادة التعليم العالي تمثل 50.7بالمائة من بين إجمالي النساء العاملات، فيما تمثل النساء اللائي يتمتعن بشهادة تكوين مهني 33 بالمائة و 6.2 بالمائة للواتي دون شهادة.

وحسب مجالات عمل المرأة،فإن النساء يتمركزن في قطاع التجارة والخدمات وذلك بنسبة 77.8%وهذه النسبة تتوزع بـ 80.1% و67.3% في الوسطين الحضري والريفي على الترتيب.أما

فيما يخص توزع النساء العاملات فيظهر لنا أن النساء يتمركزن في القطاع العام بنسبة 64.1% أمام القطاع الخاص بنسبة 35.9%.

إن وجود المرأة في القطاع العام ووجودها في قطاع التجارة والخدمات يفسر بكون هذا القطاع الأكثر ملائمة للمرأة،كذلك عدم تطلبه لمجهود بدني كبير عكس القطاع الخاص,وكذا أن المهن المتوفرة في القطاع العام تناسب وظيفتها ودورها في المنزل.

الهوامش والمراجع:

[1]الجريدة الرسمية رقم 14.سنة 2016 . ص10.

[2]هنري عزام . المستقبل العربي . بيروت.1981 .ص310 .

[3]عشراتي سليمان.الشخصية الجزائرية،الأرضية التاريخية والمحددات الحضارية،ديوان المطبوعات الجامعية.الجزائر، 2007،ص248 .

[4]علي عبد الله العاردي :دور المرأة في التنمية " تجربة مملكة البحرين "،ورقة عمل للمشاركة في الاجتماع الثالث عشر مؤتمر الأمم المتحدة 26أبريل – تحت عنوان" العولمة المتمركزة على التنمية :نحو نمو التنمية الشاملة والمستدامة "الدوحة – قطر "UNCTAD XIII" 21 للتجارةوالتنمية.2012،ص3 .

[5]ONS. Activité, emploi & chômage en septembre 2015. n°726 .p1

[6]ONS. Collections statistiques , N 142 . Alger,2008*, p15.*

[7]*ONS.*Données synthétiques , RGPH 1987.*Alger,1989 p 6.*

[8] *Secretariat d'Etat au Plan.* Etude statistique nationale de la population, vol 6.*Alger , 1975,p76* .

[9]الديوان الوطني للإحصائيات , الجزائر بالأرقام, رقم 38. الجزائر, 2008, ص13.

[10]منظمة العمل العربية, تنمية المهارات المهنية والقدرات التنافسية للمرأة العربية. دمشق,2009, ص3.

[11]ONS.Activité, emploi & chômage.Opcit.p 4

[12]ONS. Annuaire statistique de l'Algérie , N 24. Alger ,2008, p 76.

[13] ONS. Rétrospective statistique 1970-2002.Alger , 2005, p 56.

[14]ONS. Données synthétiques .Op.cit. ,p6.

[15]Secrétariat d'Etat au Plan. Op.cit, p60.

[16]ONS. Enquête emploi Auprès des ménages 2014 .Alger.2016.p14 .

[17] الديوان الوطني للإحصائيات ، المعطيات الإحصائية رقم 726,ص5.

[18]Ibid. p13.

[19]ONS. Activité, emploi & chômage en avril 2017.N785,p4.

[20] الديوان الوطني للإحصائيات , مرجع سابق, ص6.

[21]بدوي أحمد زكي.معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية .مكتبة لبنان :لبنان.1993.ص 206.

[22] الديوان الوطني للإحصائيات , مرجع سابق,ص 8.

[23] نفس المرجع ,ص4.

[24]ONS. Enquête emploi. Op.cit. p.17.